

# وزارة الاقتصاد والتجارة

## المكتب الاعلامي

### خير

اعلن وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ان التحولات الاقتصادية العالمية تفرض على كافة القطاعات الانتاجية تحديات كبيرة والقطاع التجاري الذي يشكل في لبنان العدد الاكبر من المؤسسات وحوالي 28% من العملاء الناشطين لا يستثنوا منها .

جاء ذلك في خلال محاضرة القاها الوزير نقولا نحاس تحت عنوان " سياسة الحكومة الاقتصادية وتحديات القطاع التجاري في لبنان" قبل ظهر اليوم بدعوة من جمعية تجار بيروت بالتعاون مع البنك اللبناني الفرنسي في مقر الجمعية بحضور رئيس الجمعية الدكتور نقولا شماس ورؤساء النقابات التجارية واعضاء مجلس ادارة الجمعية .

استهل المحاضرة رئيس الجمعية الدكتور نقولا شماس بكلمة رحب فيها بالوزير نقولا نحاس وتحدث عن دور القطاع التجاري في المرحلة الراهنة مركزا على الثقة الوطيدة التي يضعها هذا القطاع بشخص الوزير الذي لديه الالمام الكبير بالصعوبات التي تواجه حاليا اكبر قطاع اقتصادي في لبنان .

واشار شماس الى انه سبق للجمعية ان رفعت الدولة رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد ورقة مطلبية تتضمن 18 بنداً تتعلق بالامور المالية والاقتصادية والاجتماعية ،معلنا وضع امكانات الجمعية بتصرف الوزارة لما فيه مصلحة القطاع التجاري والاقتصاد الوطني .

ثم تحدث الوزير نقولا نحاس فقال:

يسرني أن أكون معكم اليوم لنتحاور حول سياسة الحكومة الاقتصادية وتحديات القطاع التجاري في لبنان خاصة في ظل الصعوبات والتقلبات التي نواجهها معاً والتي تزيد من المخاطر السياسية والاقتصادية على كافة الفئات والمناطق ومكونات ولا تستثني منها احداً.مشيرا الى ان هناك تغيرات حاصلة ومتسارعة على جميع الصعد ويغلب عليها في الكثير من الاحيان الطابع السلبي وسأذكر منها:

أ\_ التطورات السياسية الحاصلة في الكثير من الدول العربية المجاورة والتي تطرح علامات استفهام كبيرة حول مستقبلها واستقرارها .

ب\_ التشنجات السياسية الداخلية والخطاب السياسي الحاد بين الافرقاء واللجوء الى كافة وسائل التجيش والشحن.

ج\_ الأزمة المالية والدولية والصعوبات التي تواجهها كافة البلدان الصناعية في ادارتها واستيعاب عواقبها الاقتصادية والاجتماعية.

د\_ تراجع النمو الاقتصادي في لبنان بعد أربع سنوات من تسجيل معدلات تفوق الـ 8% سنوياً في حين أن التوقعات الحالية تدور حول 3% للعام 2011.

هـ\_ التباطؤ الحاصل في القطاعين الاساسيين الذين ساهما في النمو في الفترة السابقة القطاع العقاري الذي يشوبه التباطؤ بعد فورة غير مسبوقه والقطاع المالي والمصرفي مع ارتفاع المخاطر في الدول المجاورة حيث كثف تواجده في السنوات الأخيرة هذا الى جانب تراجع التحويلات المالية الكثيفة التي وصلت اليه منذ العام 2008 والتي تباطأت منذ منتصف العام 2010.

اما لجهة الايجابيات فيمكننا التركيز على:

وصول حكومة كلنا للعمل وفيها الحد الأدنى من التفاهات يمكنها من اتخاذ القرارات الادارية والاقتصادية والاجتماعية التي تريح المستثمرين وتحسن الانتاجية الادارية العامة والتي كانت شبه مشلولة في السنوات الماضية .

- امكانية والتزام لفصل الاقتصاد عن التجاذبات السياسية.

- امكانية تحسين القرارات الادارية والتي هي أيضاً ستفصل عن الخلافات السياسية.

وحول اهم التوجهات الاقتصادية للحكومة اللبنانية قال الوزير نحاس : ان الحكم تواصل.

لذلك فإن الحكومة الحالية ستأخذ العبر من محصلات السنوات السابقة الناتجة عن السياسات التي أنتجتها الحكومات المتعاقبة من أجل الاستفادة منها في وضع تصورها ودورها للسياسة الاقتصادية للسنوات القادمة مع وضع البرامج الملحقه والتي من شأنها معالجة كافة التناقضات والتشوهات التي لم تنجح الى الآن معالجتها وعلى تعزيز قدرات النمو في لبنان ولا سيما التي يمر فيها في الفترة السابقة.

إن المقاربة العامة المقترحة من الدولة اللبنانية تركز على المحاور التالية:

**أ\_ الاستقرار في المالية العامة والتحديث الضرائبي وإدارة الدين العام،** في هذا المجال نؤكد على مواصلة تخفيض الدين العام بالنسبة للنتائج القومي الذي انخفض من 185% عام 2002 الى اقل من 135% في العام 2010. خاصة واننا استطعنا في الأسابيع الأخيرة من اصدار سندات خزينة بالدولار الأميركي بفائدة أقل من 5% وهذا ما يحصل للمرة الأولى منذ أكثر من 20 سنة. كما سنحاول استعمال كافة امكانية الاستدانة من الصناديق الدولية والاقليمية وقبل اللجوء الى الاستدانة الداخلية الأكثر كلفة.

على صعيد الضرائب لن نزيد من الضرائب على أرباح الاستثمار او مداخل العمل لكننا سنقوم بالخطوات التصحيحية لتطال الاقطاعات الضريبية كافة الارباح المحققة دون أي استثناءات ان بالنسبة للعمليات العقارية او المالية.

**ب- اما المكون الثاني لاستراتيجية النمو يركز على تحسين البنى التحتية الاساسية** وستعمل الحكومة على تسريع المشاريع الملحوظة في كافة القطاعات والمناطق ومنها الكهرباء والمياه والطرق والمعالجات البيئية

**ج- أما المكون الثالث والذي اعلّق عليه شخصياً "سياسيا ومهنيا" أهمية قصوى فهو تحسين بيئة الاعمال لاستقطاب الاستثمارات الداخلية والخارجية على حد سواء.**

وفي هذا المجال لن يقتصر دور الحكومة على العمل على تعديل بعض القوانين او المراسيم القانونية بل سيكون لها دور فاعل ومحفز خاصة للقطاعات الواعدة والمرتبطة بقيمة مضافة عالية او المتصلة بالمناطق البعيدة عن العاصمة وضواحيها. ان مستقبل النمو المستدام في لبنان مبني على هذه القطاعات المبدعة وعلى تحسين الجودة وثقافة الانتاج الطامح للوصول الى كافة الاسواق الخارجية. وفي هذا الاطار لا بد من التعاون الوثيق مع القطاع الخاص والهيئات التي تمثله والتي تخزن الكثير من الطاقات الناشطة.

د\_ أما المكون الرابع للرؤية الحكومية والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بما سبق فهو يتمحور حول تحسين قطاع التعليم والتربية بكافة مراحلها العام والجامعي والمهني والتقني والتدريبي المواكب لكافة مراحل الحياة المهنية.

4\_ أما المكون الخامس لخطط النمو فيتركز حول الحماية الاجتماعية الفاعلة والمستدامة وتقليص حجم الفئات المهمشة مناطقياً واجتماعياً وتدارك التثوهات الحاصلة والمهددة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. في هذا المجال يُمكنني القول ان القطاع العام يُخصص موارد بشرية ومالية كبيرة للحمايات الاجتماع

### **تحديات القطاع التجاري:**

ان التحولات الاقتصادية العالمية تفرض على كافة القطاعات الانتاجية تحديات كبيرة ولا يستثنى من ذلك القطاع التجاري الذي يشكل في لبنان العدد الاكبر من المؤسسات وحوالي 28% من العملاء الناشطين.

تطال التحديات في قسمها الاكبر المؤسسات التجارية الصغيرة ان في المناطق البعيدة او في الاحياء التجارية التقليدية في العاصمة زضراحيها. لم تعد التجارة اليوم متركزة على المحلات الصغيرة بل على مؤسسات كبيرة تتطلب استثمارات مالية عالية وهيكلية معقدة يختلط فيها التخزين والنقل والبيع والتوزيع والاعلان والتمويل وتسهيلات الدفع وباتت هذه العمليات في الكثير من الاحيان مرتبطة

باستثمارات واستراتيجيات خارجية اقليمية ودولية معقدة، الى جانب توسيع الفروع ان عن طريق تراخيص الامتياز

او التواجد المناطقي والخارجي المتعدد. وتتطلب كل هذه التقنيات مهارات وشبكات علاقات

وتملك تقنيات المعرفة وثقافات الجودة لا تتوافر في المؤسسات التجارية الصغيرة.

ان وزارة الاقتصاد تعي بشكل جدي ضرورة مواكبة العملاء التجاريين ان على صعيد التمكين او اخذ خطوات عملية في هذا المجال ويمكن القول بأن الكثير من هذه النقاط قد وضع على روزنامتي الشخصية ومن الخطوات المزمع اتخاذها:

- اعادة احياء دور غرف التجارة والصناعة عن طريق تعيين ممثلي الحكومة في المجالس المنتخبة في غرفة صيدا والعمل على انتخاب مجالس لغرفة طرابلس وزحلة

- تأمين تمويل للمعارض في المناطق اللبنانية وفي الخارج واعادة احياء معرض طرابلس العزيز على قلبي شخصيا" ان ابن هذه المدينة

- اشراك ممثلي القطاع التجاري في كافة اللجان والمناقشات الاقتصادية المزمع ان تحركها الحكومة

- العمل على اقرار القوانين المتعلقة بالمنافسة والجودة.

- اقرار قانون حماية المستهلك وقوانين الجودة وسلامة الغذاء

- اقرار قانون الامضاء الالكتروني وتبادل المعلومات والاتجار بها الذين اعيد الى الحكومة لاعادة صياغته قبل عرضه مجددا" على المجلس النيابي

- تفعيل عمل لجان حماية المستهلك والتأكد من جدية عملها وانتفاء اي كيدية ممكنة.

- تحرير العمليات التجارية الداخلية والخارجية.

- مساندة النشاطات التجارية الواعدة مثل قطاع التجاري

-المساندة لخلق صناديق استثمار في كافة القطاعات الانتاجية ومنها التجارية بكافة عملياتها ان لجهة التوزيع والتخزين والنقل والترويج

- توقيع اتفاقيات التبادل التجاري مع اكبر عدد ممكن من الدول والعمل على دخول منظمة التجارة العالمية حيث لا يزال لبنان عضوا" مراقبا" وذلك ضمن الحفاظ على مصلحة لبنان الاقتصادية.

- العمل على ازالة حواجز تنقل الاشخاص الاجانب والغاء سمات الدخول الى لبنان لأكبر عدد ممكن من الرعايا الاجانب طبعاً" دون تعريض وطننا الى مخاطر امنية او تدفقات يد عاملة اجنبية تنافس بشكل غير مشروع اليد العاملة اللبنانية.

وختم نحاس :

لا بد ان اؤكد لكم ان الحكومة الجديدة ملتزمة بتنشيط كافة القطاعات الانتاجية بما فيها القطاع التجاري وبخاصة عن طريق اقرار القوانين التجارية والادارية المسهلة للاعمال ورفع الحواجز والعقبات في وجه الاستثمار وازالة اية ممارسات كيدية او مجحفة بحق العملاء الناشطين في لبنان من هنا ضرورة التعاون الجدي بين كافة الهيئات الاقتصادية والحكومة بكافة مكوناتها